

Distr.: General
7 May 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٥

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ٥ من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى

الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠١٥*

موجز

لا يزال الاقتصاد العالمي ينمو بوتيرة متواضعة. ومن المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي في العالم ما نسبته ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ وأن تتسارع وتيرته ليصل إلى ما نسبته ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٦. وتزداد في عام ٢٠١٥ الهوة بين معدلات النمو في المناطق المختلفة نتيجة لتفاوت الآثار المترتبة على التراجع في أسعار النفط وغيره من السلع الأساسية في الآونة الأخيرة إضافة إلى عوامل قُطرية محددة. وقد تردّت إلى حد بعيد آفاق النمو المتوقع تحقّقها في الأجل القصير في البلدان التي تعتمد بشدة على السلع الأساسية. وفي المقابل، تستفيد البلدان المستوردة للسلع الأساسية من انخفاض الأسعار إذ أنه يؤدي إلى تراجع الضغوط الناشئة عن التضخم وضغوط المالية العامة وميزان المدفوعات. وفي حين تشهد الاقتصادات المتقدمة النمو تحسناً في تعافيتها من الأزمة المالية العالمية، لا يزال كثير من البلدان يواجه تحديات كبيرة تعزى إلى التركة التي خلفتها تلك الأزمة. وقد أدى توضع الأداء الاقتصادي العالمي عموماً في السنوات الأخيرة إلى إثارة مخاوف من أن ينشأ "وضع" اعتيادي جديد" يستمر فيه الانخفاض في معدل النمو. ولا يعطل الضعف العام في الاستثمار العالمي النمو الحالي فحسب، بل إنه يقلل من معدل النمو المحتمل في المستقبل.

* تتضمن هذه الوثيقة تحديثاً لمنشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع E.15.II.C.2) الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.



وتتأثر التوقعات الأساسية بمخاطر كبرى تهدد بحدوث نتائج دون المتوقع، أهمها تحرك الولايات المتحدة الأمريكية قريبا نحو إعادة سياستها النقدية إلى حالتها الطبيعية واستمرار الاضطراب في منطقة اليورو واحتمال حدوث تداعيات ناتجة عن الصراعات الجغرافية السياسية علاوة على مواطن الضعف المستدبة التي تعاني منها الاقتصادات الصاعدة. ولتخفيف حدة هذه المخاطر وضمان العودة إلى نمو قوي مستدام ومتوازن، هناك حاجة إلى اتخاذ طائفة عريضة من التدابير السياساتية على المستويات المحلي والإقليمي والعالمي. ويعرض هذا التقرير التحديات الرئيسية الماثلة في ميادين السياسات النقدية والسياسات المالية العامة وسياسات سوق العمل والسياسات التجارية، مؤكداً ضرورة تعزيز التنسيق الدولي على صعيد السياسات. وهو تنسيق تتزايد أهميته البالغة مع ترقب اعتماد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إطاراً جديداً لتمويل التنمية المستدامة وخطة طموحة لتحقيقها فيما بعد عام ٢٠١٥.

أولاً - اتجاهات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي

آفاق النمو العالمي

١ - لا يزال الاقتصاد العالمي ينمو بوتيرة متواضعة. ومن المتوقع أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي في العالم زيادةً طفيفة من ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، فيما يمثل تنقيحاً نزولياً قدره ٠,٣ نقطة مئوية قياساً بالتوقعات التي وردت في منشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٥ الصادر في كانون الثاني/يناير. ويُتوقع أن يشهد النمو العالمي تحسناً في عام ٢٠١٦، فتصل نسبته إلى ٣,١ في المائة. ولا تزال هناك مخاطر كبيرة تؤثر على التوقعات الأساسية وتهدد بحدوث نتائج دون المتوقع، وهي مخاطر تعزى إلى شروع الولايات المتحدة الأمريكية قريبا في إعادة سياستها النقدية إلى حالتها الطبيعية، وإلى استمرار الاضطراب في منطقة اليورو، واحتمال حدوث تداعيات ناتجة عن الصراعات الجغرافية السياسية علاوة على مواطن الضعف المستدبة التي تعاني منها الاقتصادات الصاعدة. وقد أدى تواضع أداء الاقتصاد العالمي عموماً منذ حدوث الأزمة المالية العالمية إلى إثارة مخاوف من أن ينشأ "وضع اعتيادي جديد" يستمر فيه الانخفاض في معدل النمو، لا سيما في ضوء الضعف العام في الاستثمار.

٢ - والتنقيحُ التزولي لتوقعات النمو العالمي في عام ٢٠١٥ يعكس أساساً تدهور التوقعات المستقبلية بالنسبة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ولاقتصادات عدة بلدان نامية كبيرة، لا سيما في أمريكا الجنوبية. فمن المنتظر أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي في

الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠١٥، في حين أن التوقعات تشير إلى أن متوسط النمو في البلدان النامية سيظل ثابتا عند نسبة ٤,٤ في المائة، أي أقل بنحو ٣ نقاط مئوية مما كانت عليه وتيرته قبل الأزمة. وتزداد الهوة بين معدلات النمو في المناطق المختلفة في عام ٢٠١٥. ويمكن أن يعزى ذلك جزئيا إلى تفاوت الآثار المترتبة على انخفاض أسعار النفط و سلع أساسية أخرى في الآونة الأخيرة.

٣ - وبالنسبة للاقتصادات التي تعتمد بشدة على السلع الأساسية، تردت إلى حد بعيد آفاق النمو في الأجل القصير. وفي بعض الحالات، ازداد ترددي الأوضاع نتيجة لتدفق كميات كبيرة من رؤوس الأموال إلى الخارج واستمرار مواطن الضعف في الداخل، بما في ذلك اختلالات الاقتصاد الكلي والقلاقل الاجتماعية والسياسية وانعدام كفاءة الإدارة الاقتصادية. وفي المقابل، استفادت البلدان الكبيرة المستوردة للسلع الأساسية من انخفاض الأسعار بعد تراجع الضغوط الناشئة عن التضخم وضغوط المالية العامة وميزان المدفوعات، مما حسن آفاق النمو في الأجل القصير لكثير من هذه البلدان. ومع بدء انحسار بعض من المثبطات الحالية، يتوقع أن يكتسب النمو في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بعض القوة في عام ٢٠١٦.

٤ - وارتفعت التوقعات المنتظرة للاقتصادات المتقدمة النمو في عام ٢٠١٥ بدرجة طفيفة عن التنبؤات السابقة، فأصبح من المتوقع أن يرتفع متوسط النمو من ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٥. وكانت التوقعات تشير إلى أن وتيرة النمو ستسارع في جميع الاقتصادات الكبرى المتقدمة النمو تقريبا. ويعكس التنقيح التصاعدي للتوقعات تحسنا معتدلا في الآفاق المستقبلية لمنطقة اليورو نتج عن عدد من العوامل، منها انخفاض أسعار الطاقة والانخفاض الكبير في قيمة العملة بسبب برنامج شراء الأصول الجديد الذي ينفذه المصرف المركزي الأوروبي على نطاق واسع. وعلى الرغم من أن التوقعات أشارت إلى حدوث انتعاش اقتصادي أقوى، لا تزال الاقتصادات المتقدمة النمو تواجه تحديات كبيرة تعزى إلى التركة التي خلفتها الأزمة المالية العالمية، بما في ذلك ضعف مستويات العمالة وارتفاع مستويات ديون القطاعين الخاص والعام وهشاشة القطاع المالي.

نمو الناتج العالمي، ٢٠١٣-٢٠١٦

(التغير السنوي بالنسبة المئوية)

التغير مقارنةً بتوقعات كانون الثاني/يناير ٢٠١٥		٢٠١٦ ^(ب)	٢٠١٥ ^(ب)	٢٠١٤ ^(د)	٢٠١٣	
٢٠١٦	٢٠١٥					
-٠,٢	-٠,٣	٣,١	٢,٨	٢,٦	٢,٥	العالم
-٠,١	٠,١	٢,٢	٢,٢	١,٦	١,٢	الاقتصادات المتقدمة النمو
-٠,٤	٠,٠	٢,٧	٢,٨	٢,٤	٢,٢	الولايات المتحدة الأمريكية
-٠,١	٠,٠	١,٠	١,٢	٠,٠	١,٦	اليابان
٠,١	٠,٢	٢,١	١,٩	١,٣	٠,٠	الاتحاد الأوروبي
٠,١	٠,٣	٢,٠	١,٨	١,٢	٠,١-	أعضاء الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر الأصليين
-٠,١	-٠,١	٣,٢	٢,٨	٢,٧	١,٣	أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد
٠,٢	٠,٣	١,٩	١,٦	٠,٩	-٠,٤	منطقة اليورو
-١,٠	-١,٧	١,٣	٠,٥	٢,١	١,٤	البلدان الأوروبية الأخرى
٠,٢	-٠,٢	٢,٨	٢,٤	٢,٦	٢,٠	البلدان المتقدمة النمو الأخرى
-١,٢	-٣,١	٠,٩	-٢,٠	-٠,٧	٢,٠	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية
-٠,٥	-١,٣	٢,٥	١,٤	٠,١	٢,٤	جنوب شرق أوروبا
-١,٢	-٣,٢	٠,٩	-٢,١	-٠,٧	٢,٠	رابطة الدول المستقلة وجورجيا
-١,١	-٣,٢	٠,١	-٣,٠	-٠,٤	١,٣	الاتحاد الروسي
-٠,٣	-٠,٤	٤,٨	٤,٤	٤,٤	٤,٧	الاقتصادات النامية
-٠,١	-٠,٦	٤,٨	٤,٠	٣,٣	٣,٣	أفريقيا
-٠,٣	-١,١	٤,٠	٢,٨	١,٠	١,٠	شمال أفريقيا
٠,١	-٠,٢	٦,٧	٦,٦	٦,٤	٦,٥	شرق أفريقيا
-٠,٧	-١,٣	٤,٣	٣,٤	٤,١	٢,٠	وسط أفريقيا
٠,١	-٠,٤	٦,٢	٥,٨	٥,٨	٥,٦	غرب أفريقيا
-٠,٤	-٠,٧	٣,٧	٢,٩	٢,٥	٣,٢	الجنوب الأفريقي
٠,١	٠,٢	٦,١	٦,٢	٦,٢	٦,١	شرق وجنوب آسيا
٠,٠	-٠,١	٦,٠	٦,٠	٦,١	٦,٤	شرق آسيا
٠,٠	٠,٠	٦,٨	٧,٠	٧,٤	٧,٧	الصين
١,٢	١,٣	٦,٩	٦,٧	٦,٣	٤,٩	جنوب آسيا
١,٤	١,٧	٧,٧	٧,٦	٧,٢	٦,٤	الهند ^(ج)

التغير مقارنةً بتوقعات كانون الثاني/يناير ٢٠١٥						
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦ ^(ب)	٢٠١٥ ^(ب)	٢٠١٤ ^(أ)	٢٠١٣	
٠,٧-	٠,٧-	٣,٦	٣,٠	٣,٠	٣,١	غرب آسيا
١,٤-	١,٩-	١,٧	٠,٥	١,٠	٢,٧	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١,٧-	٢,٣-	١,١	٠,٤-	٠,٦	٢,٩	أمريكا الجنوبية
١,٩-	٢,٦-	٠,٥	١,١-	٠,١	٢,٥	البرازيل
٠,٦-	٠,٥-	٣,٢	٣,٠	٢,٣	١,٨	المكسيك وأمريكا الوسطى
٠,١-	٠,٧-	٣,٧	٣,١	١,٨	٣,٠	منطقة البحر الكاريبي
٠,٣-	٠,٨-	٥,٦	٤,٩	٥,٢	٥,٣	أقل البلدان نمواً
						بنود تذكيرية
٠,١-	٠,٧-	٤,٨	٣,٨	٣,٢	٣,١	التجارة العالمية ^(د)
٠,١-	٠,١-	٣,٧	٣,٤	٣,٢	٣,١	نمو الناتج العالمي مع معاملات الترجيح المستندة إلى تكافؤ القوة الشرائية
٠,٠	٠,٣-	٤,٨	٤,٢	٣,٨	٤,٠	أفريقيا عدا ليبيا
٠,٠	٠,١-	٤,٠	٣,٥	٢,٦	٢,٨	شمال أفريقيا عدا ليبيا

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(أ) تقديرات جزئية.

(ب) توقعات تستند جزئياً إلى مشروع لينك (LINK).

(ج) استناداً إلى بيانات صدرت حديثاً.

(د) تشمل السلع والخدمات.

اتجاهات العمالة

٥ - أكدت أحدث البيانات المتاحة أن سوق العمل شهدت في عام ٢٠١٤ انتعاشاً طفيفاً حفزته جهود التحسين التي تُبذل في الاقتصادات المتقدمة النمو، وهو انتعاش يُتوقع أن يستمر في عام ٢٠١٥. وعلى الصعيد العالمي، أشارت التقديرات إلى أن العمالة نمت بنسبة ١,٤ في المائة في عام ٢٠١٤، فيما يمثل زيادة مشابهة لتلك المسجلة في عام ٢٠١٣. ورغم أن الزيادة المذكورة تشكل تحسناً متواضعاً مقارنةً بمتوسط النمو المسجل بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢، فهي ثابتة عند مستوى لا يزال أقل من وتيرة نمو العمالة السائد قبل حدوث الأزمة عندما كان متوسط النمو ١,٧ في المائة سنوياً. وفي ضوء النمو المتواضع في الناتج المحلي الإجمالي، يظل خلق فرص العمل أضعفَ من المستوى المطلوب لكي يتم تعويض الوظائف التي فقدت أثناء الأزمة واستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل. ومن ثم، يُتوقع

أن تبقى مستويات البطالة مرتفعةً في عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو، في حين يظل العمل بدوام جزئي وانخفاض المشاركة في القوى العاملة تحديين رئيسيين فيها. وقد كان من المتوقع أن يتراجع متوسط البطالة في منطقة اليورو تراجعاً بطيئاً من نسبة ١١,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ١١,١ في المائة في عام ٢٠١٥ ثم إلى ١٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٦. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يُنتظر أن يستمر الاتجاه الإيجابي الأخير، مع توقع بلوغ البطالة نسبة ٥,١ في المائة في المتوسط خلال عام ٢٠١٦ فيما يعد تراجعاً عن المستوى المسجل في آذار/مارس ٢٠١٥ ونسبته ٥,٥ في المائة. وفي الوقت نفسه، ساءت أوضاع سوق العمل في الكثير من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ومع تباطؤ وتيرة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، يتراجع النمو في العمالة بينما تتسع الفجوة بين الجنسين في الغالب. وتشير التقديرات إلى أن معدلات البطالة زادت في معظم المناطق النامية باستثناء جنوب آسيا. وخلال الفترة المشمولة بالتوقعات، يُنتظر أن يستمر هذا الاتجاه السلبي إذ أن النمو سيظل ضعيفاً على الأرجح في كثير من البلدان.

التضخم

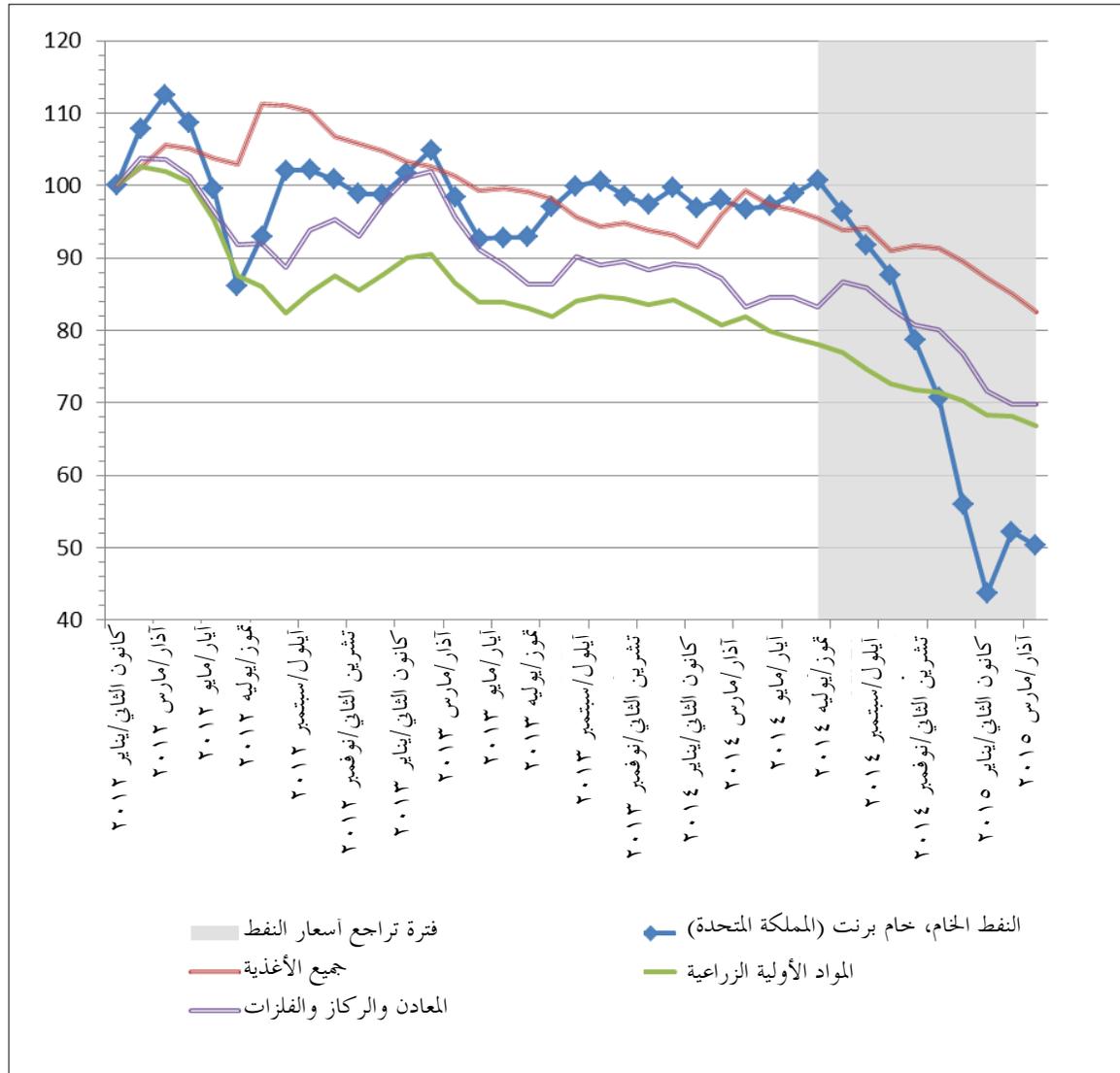
٦ - لا يزال متوسط التضخم العالمي يتراجع مع استمرار فجوات الناتج السالبة وهبوط أسعار النفط والغذاء. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط التضخم العالمي في أسعار السلع الاستهلاكية ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٥، ليسجل أدنى مستوى له منذ عام ٢٠٠٩. ومع توقع حدوث انتعاشة بطيئة في أسعار النفط وازدياد النشاط العالمي، يُنتظر أن يرتفع متوسط التضخم إلى ٣ في المائة في عام ٢٠١٦. وتشمل هذه الصورة المُجملة طائفة واسعة من الديناميكيات المتنوعة. ففي البلدان المتقدمة النمو، تراجعت معدلات التضخم وتوقعاته على الرغم من السياسات النقدية التوسعية غير المسبوقة. ولا تزال مخاطر الانكماش ماثلة، لا سيما في منطقة اليورو وفي اليابان. وفي البلدان النامية، أدى انخفاض أسعار النفط عموماً إلى خفض الضغوط الناشئة عن التضخم وضغوط ميزان المدفوعات، مما أتاح للمصارف المركزية مجالاً أكبر لمعالجة تباطؤ النمو. والتأثير العام على التضخم يختلف بصورة كبيرة باختلاف البلدان، ويتوقف على اتجاهات أسعار الصرف وأهمية النفط في سلال المستهلكين والسياسات النقدية المتبعة ومقدار الدعم لأسعار الوقود. فقد أدى انخفاض سعر الصرف على سبيل المثال إلى ازدياد التضخم في الاتحاد الروسي وأوكرانيا، إلا أنه أبقى التضخم في البرازيل وشيلي في مستوى أعلى من الاتجاه السائد. وسيظل التضخم مرتفعاً في عدد من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ومنها على سبيل المثال الأرجنتين وأوكرانيا وبيلاروس وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، ويُعزى ذلك إلى عوامل مختلفة مثل تشوهات الأسواق ونقص العرض وانخفاض أسعار العملات وركود معدل التضخم.

أسعار السلع الأساسية

٧ - استمر التراجع في الأسعار العالمية للسلع الأساسية في أوائل عام ٢٠١٥ (انظر الشكل الأول) واقترن بزيادة مستمرة في العرض وضعف نسبي في الطلب العالمي مع تزايد في قوة دولار الولايات المتحدة. وهبط سعر النفط الخام من نوع برنت بأكثر من ٥٠ في المائة بين حزيران/يونيه ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥، مسجلاً أدنى سعر له على مدى خمس سنوات وهو ٤٥ دولاراً للبرميل. وارتفع السعر بعض الشيء، وظل يتأرجح بين ٥٥ دولاراً و ٧٠ دولاراً في الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل. ومن المرجح أن يستمر التقلب الشديد في الأسعار خلال عام ٢٠١٥، حتى مع استمرار العرض الزائد في سوق النفط. ويُنتظر أن تضيق الفجوة بين الطلب والعرض بصورة كبيرة في عام ٢٠١٦، لتهدئ من الضغوط الخافضة لأسعار النفط. ويتوقع أن يبلغ متوسط السعر ٦٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٥ و ٧٠ دولاراً في عام ٢٠١٦. ومن بين المخاطر المفضية إلى تجاوز النتائج المتوقعة قيام منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) بخفض الإنتاج أو تفاقم الصراعات في البلدان المصدرة للنفط. أما المخاطر التي تهدد بتحقيق نتائج دون المتوقع، فتتصل باستمرار النمو القوي في إنتاج أمريكا الشمالية لزيوت الطفل ورفع حظر التصدير المفروض على جمهورية إيران الإسلامية. وفيما يتعلق بالسلع الأساسية غير النفطية، شهدت مجموعة المعادن والركاز والفلزات هبوطاً في الأسعار بلغ ذروته في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ ونيسان/أبريل ٢٠١٥، إذ تراجعت الأسعار بنسبة ١٤ في المائة في المتوسط. وأدى انخفاض أسعار النفط إلى تكثيف الاتجاه الخافض لأسعار السلع الأساسية غير النفطية، لا سيما في حالة الغذاء والفلزات. ويعزى ذلك جزئياً إلى أن تكلفة الطاقة تشكل جانباً كبيراً من تكاليف إنتاج الأغذية والفلزات ونقلها. وفي الفترة المشمولة بالتوقعات، ستستمر على الأرجح الضغوط الخافضة لأسعار السلع الأساسية غير النفطية، وإن لم تبلغ قوتها ما كانت عليه في عام ٢٠١٤.

الشكل الأول

مؤشرات أسعار مجموعات مختارة من السلع الأساسية، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ - آذار/مارس ٢٠١٥ (المؤشر: كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ = ١٠٠)

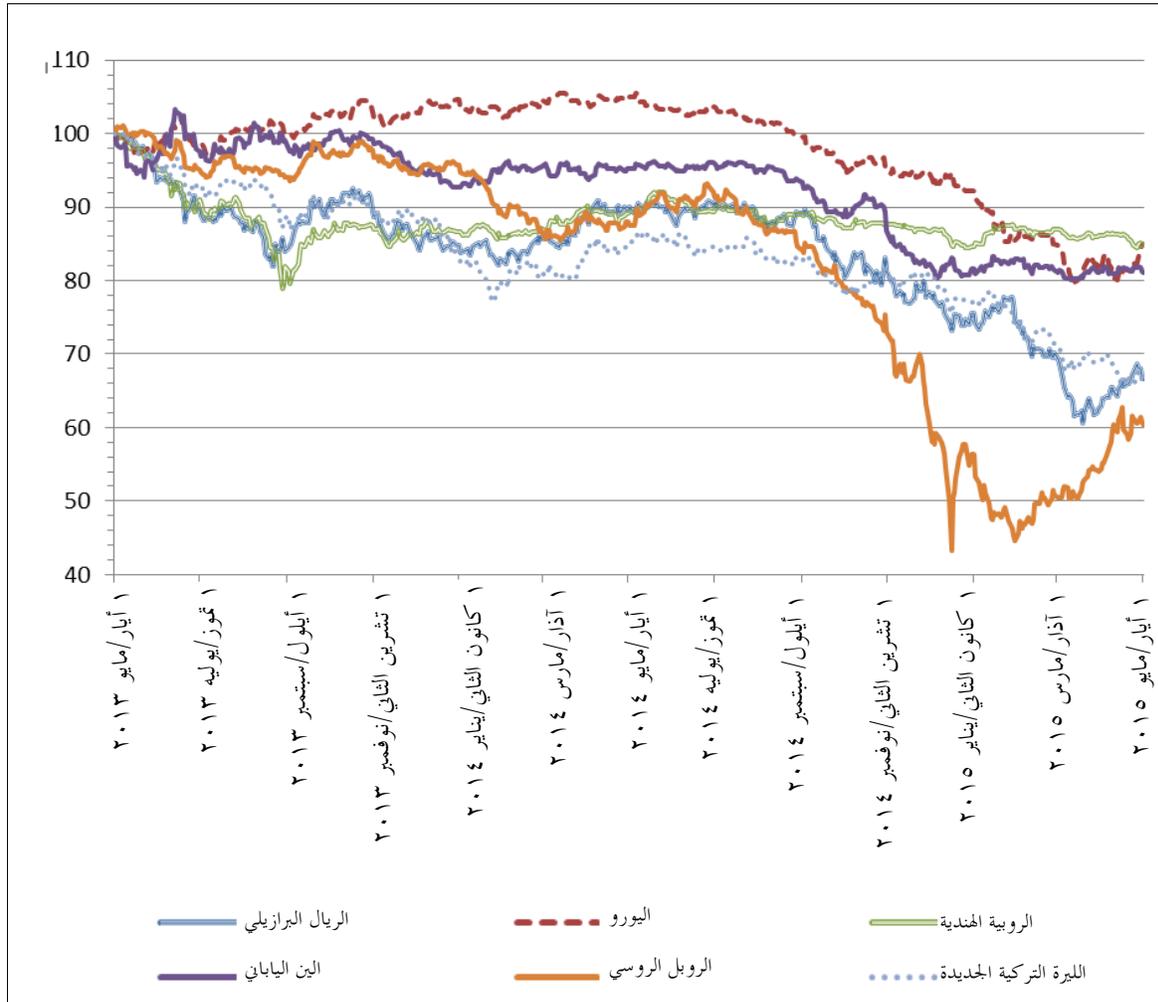


أسعار الصرف

٨ - تمثل الاتجاه الرئيسي في أسواق الصرف الأجنبي العالمية في تزايد قوة دولار الولايات المتحدة، إذ استمر ارتفاع سعر الدولار في الربع الأول من عام ٢٠١٥ ليصل إلى أعلى مستوى له منذ سنوات عدة مقابل كثير من العملات (انظر الشكل الثاني). وقد تراجع الدولار بعض الشيء عما كان عليه آنذاك، ولكنه ظل قويا نسبيا. وحفزت قوة الدولار

الواسعة النطاق الدلائل الإيجابية نسبياً لمستقبل اقتصاد الولايات المتحدة والتوقعات التي تشير إلى انتهاج مجلس الاحتياطي الاتحادي بالولايات المتحدة سياسةً نقدية مغايرة لما تعتمد المصارف المركزية الأخرى. فمن المتوقع أن يبدأ مجلس الاحتياطي الاتحادي في رفع أسعار الفائدة في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، في حين أن معظم المصارف المركزية الأخرى لا تزال تتحرك في الاتجاه المعاكس. وقد أدى برنامج شراء السندات الواسع النطاق الذي شرع المصرف المركزي الأوروبي في تنفيذه في أوائل عام ٢٠١٥ إلى خفض قيمة اليورو بصورة حادة. وظلت عدة بلدان نامية كبيرة، وعلى الأخص البرازيل وتركيا، تشهد ضغوطاً قوية خافضة لقيمة عملاتها، اقترنت بتدفق لرؤوس الأموال إلى خارج هذه البلدان بسبب الشواغل المتعلقة بمُزال أساسيات الاقتصاد الكلي ومواطن الضعف التي تعترى النظام المالي والمشاكل التي تخيم على المشهد السياسي. وفي الفترة المشمولة بالتوقعات، من المنتظر أن يظل الدولار قوياً نسبياً مقابل أغلب العملات، ما دام النمو مستمراً وما دام التباين بين السياسات النقدية قائماً. وبالنظر إلى الشكوك التي تكتنف الآفاق المستقبلية في منطقة اليورو وفي ضوء الآثار المتوقع أن تنشأ عن رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة إضافة إلى الضعف الذي يعترى بعض الاقتصادات الصاعدة، يُرجح أن يستمر التقلب الشديد في أسعار الصرف الأجنبي.

الشكل الثاني
أسعار صرف مجموعة مختارة من العملات مقابل دولار الولايات
المتحدة، ١ أيار/مايو ٢٠١٣ - ١ أيار/مايو ٢٠١٥ (المؤشر: ١ أيار/
مايو ٢٠١٣ = ١٠٠)



المصدر: مؤسسة J.P. Morgan Markets.

ملحوظة: يشير ارتفاع المؤشر إلى ارتفاع العملة مقابل دولار الولايات المتحدة.

تدفقات التجارة الدولية

٩ - يُتوقع أن تتحسن التجارة الدولية تحسناً معتدلاً، إذ أنها ستتمو بوتيرة أسرع نسبياً من معدل نمو الناتج العالمي وسيتمتع نطاقها بنسبة ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ وبنسبة ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٦. وكان النمو التجاري في أوائل عام ٢٠١٥ بطيئاً نسبياً، ولكن أنماطاً مماثلة لوحظت في السنوات الأخيرة وشهدت انتعاش التجارة في الفترة المتبقية من العام. ويُتوقع أن تؤدي التغييرات الكبيرة في أسعار الصرف إلى بعض التحولات في اتجاهات التجارة. فقد بدأ الارتفاع الواسع النطاق في قيمة الدولار يؤثر بعض الشيء على الميزان التجاري للولايات المتحدة، ومن المرجح أن يزداد ذلك في الفترة المشمولة بهذه التوقعات مع تكيف أنماط التجارة مع الأسعار النسبية. ويُتوقع أن تسفر التغييرات التي طرأت في الآونة الأخيرة على أسعار الصرف عن انتعاشٍ نسبي لصادرات منطقة اليورو وللطلب الضعيف على الواردات في أمريكا الجنوبية. ومن المتوقع أن تظل صادرات بلدان شرق آسيا قوية نسبياً. ورغم التحسن في آفاق التجارة العالمية، فإن عوامل عدة ستظل تحدّ من احتمالات عودة التجارة إلى أنماط نمو أعلى. وتشمل هذه العوامل استمرار ضعف الطلب العالمي؛ ومحدودية احتمالات حدوث زيادة كبيرة في نمو التجارة نتيجة للاتفاقات التجارية؛ وربما انحسار النطاق المتاح لمواصلة إدماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي. وسيستمر التوسع في تجارة الخدمات العالمية بمعدل أسرع من المعدل المتوقع لتجارة البضائع، رغم أنه من المنتظر أن يتباطأ النمو في السياحة الدولية قليلاً في عام ٢٠١٥ بعد أن شهد توسعاً نسبته ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٤.

تدفقات رؤوس الأموال الدولية

١٠ - لا تزال الاتجاهات الأخيرة في الأسواق المالية العالمية مدفوعةً بالسياسات النقدية ذات الطابع التيسيري الشديد، التي تتبعها الاقتصادات المتقدمة النمو في بيئات تشهد انخفاضاً في معدل التضخم أو انكماشاً. وقد أدى ذلك إلى انخفاض العائدات السيادية وعائدات سندات الشركات إلى مستويات غير مسبقة، فيما ارتفعت أسواق الأوراق المالية إلى مستويات قياسية جديدة. وبدأ الإقراض المصرفي عبر الحدود في التعافي أيضاً، إلا أنه لا يزال دون المستويات التي لوحظت قبل وقوع الأزمة المالية. وتراجعت تدفقات رؤوس الأموال الموجهة إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مع اتسامها بتقلبات مستمرة. وبالنظر إلى توقعات تباطؤ النمو في كثير من هذه الاقتصادات واعتماد الولايات المتحدة إعادة سياستها النقدية إلى حالتها الطبيعية، من المنتظر أن يستمر هذا الاتجاه التنزلي في عام ٢٠١٥. وقد سُجِّلت انخفاضات كبيرة في تدفقات رأس المال السهمي والديون إلى الاتحاد

الروسي وأوكرانيا، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى التوترات الجغرافية السياسية وتدهور الظروف الاقتصادية. كما شهدت اقتصادات صاعدة أخرى نفس الانخفاض، ومنها مثلاً البرازيل وتركيا والمكسيك. وازدادت أيضاً تدفقات رؤوس الأموال الخارجة من الصين فيما يمثل اتجاهها يمكن أن يتعزز في الأجل المتوسط مع تباطؤ مسار النمو في ذلك البلد. وفي الفترة المشمولة بهذه التوقعات، يمكن أن يؤدي التفاعل بين الظروف النقدية العالمية وأوجه الهشاشة المستمرة التي تعاني منها الاقتصادات الصاعدة إلى مزيد من الانحسار لتدفقات رؤوس الأموال واتجاهها في مسار معاكس في ظل التغير السريع في مزاج المستثمرين. والبلدان ذات الأسواق الرأسمالية المفتوحة التي تصدر كميات كبيرة من السلع الأساسية تبدو عرضة لهذا الخطر بوجه خاص.

الاختلالات العالمية

١١ - في عام ٢٠١٤ تقلصت بشكل طفيف الاختلالات في الحسابات الجارية للاقتصادات الرئيسية، فيما يمثل استمراراً للاتجاه الذي شهدته السنوات القليلة الماضية. وقد أسهم تراجع أسعار النفط و السلع أساسية أخرى في تلك العملية، الأمر الذي أدى إما إلى انخفاض العجز في عدد من البلدان التي تستورد كميات كبيرة من السلع الأساسية، وإما إلى تحقق فوائض أقل بل وإلى حدوث عجز في البلدان التي تصدر كميات كبيرة من السلع الأساسية، ولا سيما في المملكة العربية السعودية وغيرها من بلدان مجلس التعاون الخليجي. ولكن التزايد في قوة دولار الولايات المتحدة قد يندثر باتساع نطاق الاختلالات العالمية بعض الشيء في الفترة المشمولة بهذه التوقعات، وإن لم يكن من المتوقع أن تعود تلك الاختلالات إلى ما كانت عليه في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. ولا تزال الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى من حيث مقدار العجز في حسابها الجاري، متقدمةً بفارق كبير على غيرها من بلدان العالم. ففي عام ٢٠١٤، بلغ العجز في حسابها الجاري ما قدره ٤١٠ بلايين دولار، وهو ما يمثل نسبة ٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي نفس المعدل المسجل في عام ٢٠١٣. أما في البلدان الكبرى ذات الفائض في الحساب الجاري، فقد ظل الفائض الذي حققته الصين ثابتاً عند نسبة تناهز ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤، فيما استمر الفائض الذي تحققه ألمانيا في الارتفاع إذ أصبح يعادل نسبة ٧,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وساعد ذلك على رفع الفائض الجمّع لمنطقة اليورو إلى مستوى قياسي جديد، وهو ما يشكل اتجاهها يمكن أن يتعزز إذا ما انخفضت قيمة اليورو. ويعكس الفائض الكبير والمتزايد لبعض البلدان الأعضاء في منطقة اليورو عوامل مختلفة، بما في ذلك تباطؤ الاستثمار والإحجام عن توسيع قطاعات الخدمات.

ثانياً - التوقعات الاقتصادية حسب المناطق

الاقتصادات المتقدمة النمو

١٢ - لا يزال الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة يسير في الاتجاه الصحيح، وتُعتبر التوقعات في الأجل القصير توقعات إيجابية إلى حد ما. ولكن النمو تباطأ بشكل ملحوظ رغم التوسع الكبير الذي شهده الربعان الثاني والثالث من عام ٢٠١٤. ويمكن أن يعزى ضعف الأداء في أوائل عام ٢٠١٥ إلى انخفاض الاستثمار في قطاع الطاقة، والارتباك الذي اعتري قطاع الشحن الدولي للبضائع، وسوء الأحوال الجوية. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو خلال الأرباع القادمة من عام ٢٠١٥ لتصل إلى ٢,٨ في المائة في نهاية العام، قبل أن تبتاطأ قليلاً مسجلةً نسبة ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٦. وسوف يحفز التحسن المستمر في سوق العمل نمو الاستهلاك الخاص بوتيرة تعتبر الأسرع على الإطلاق منذ حلول الكساد في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وسيوسع نطاق الاستثمار التجاري في الأصول الثابتة اتساعاً كبيراً. لكن نمو الصادرات قد يحدّ منه الارتفاع الكبير في سعر دولار الولايات المتحدة منذ منتصف عام ٢٠١٤، إضافة إلى ضعف الطلب من جانب الشركاء التجاريين. ومن المتوقع أن يبدأ مجلس الاحتياطي الاتحادي في رفع سعر الفائدة المتصل بسياسته النقدية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥، إلا أنه سيتبع نهجاً يتسم بالحدز.

١٣ - ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لليابان بنسبة ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٥ وبنسبة ١,٠ في المائة في عام ٢٠١٦. وكان الاقتصاد الياباني قد عانى في عام ٢٠١٤ من ارتفاع معدل ضرائب الاستهلاك، وأصابه الكساد في منتصف العام. وساعد الانتعاش الفاتر الذي بدأ في الربع الأخير على رفع الناتج المحلي الإجمالي إلى المستوى الذي كان عليه في عام ٢٠١٣. وبالإضافة إلى الزيادة الطفيفة في الإنفاق الحكومي للسنة المالية الحالية، قررت حكومة اليابان تأجيل الزيادة الثانية في الضرائب من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧. غير أن النمو الضعيف في الأجر والدخل المتأتي من العمل لن يعوض ارتفاع مستوى الأسعار، ويُتوقع أن يواصل الاستهلاك الخاص تراجعاً بشكل طفيف في عام ٢٠١٥ قبل أن يعاود النمو في عام ٢٠١٦. وبعد مرور وقت طويل على الخفض الكبير في سعر الين الياباني، بدأ حجم الصادرات في الازدياد في أواخر عام ٢٠١٤ ومن المتوقع أن تدعم هذه الزيادة النمو. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، توسع مصرف اليابان في برنامجها لشراء الأصول فزاد حجمه إلى ٨٠ تريليون ين في السنة، وهو ما زاد من تعزيز الجهود التي بذلها المصرف للعودة بمعدل التضخم إلى النسبة المستهدفة وهي ٢ في المائة.

١٤ - وتشهد أوروبا الغربية انتعاشا اقتصاديا هشاً يأخذ في الاتساع تدريجياً، مدفوعاً في ذلك بمبوط أسعار النفط وتراجع قيمة العملة وتنفيذ برامج التحفيز النقدي على نطاق واسع وانخفاض أسعار السلع الاستهلاكية والانخفاض الطفيف في الضغوط الرامية إلى تصحيح أوضاع المالية العامة. ورغم أن الانتعاش المحقق في البلدان الخمسة عشر، التي هي البلدان الأعضاء الأصلية في الاتحاد الأوروبي، لم تتعد نسبته ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٤، فقد تعزز النمو في النصف الثاني من العام ومن المتوقع أن يواصل تحسنه في عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أيضاً أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ وبنسبة ٢,٠ في المائة في عام ٢٠١٦. ويعزى الارتفاع في إنفاق المستهلك إلى زيادة مستويات الدخل الحقيقي، في ضوء الانخفاض الحاد وغير المتوقع في أسعار النفط وأسعار السلع الاستهلاكية. ونظراً لأن الانكماش الذي يدوم لفترات مطولة يمكن أن يترسخ في صلب التوقعات، فقد أعلن المصرف المركزي الأوروبي أنه سيقوم بإرخاء سياسته النقدية بشكل كبير في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي إطار البرنامج الموسع لشراء الأصول التابع للمصرف، ستبلغ قيمة مشتريات الأوراق المالية من القطاعين العام والخاص ٦٠ بليون يورو شهرياً، وبذلك يعود بيان ميزانية المصرف المركزي بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى المستويات التي كان عليها في عام ٢٠١٢. وانعكس إرخاء السياسة النقدية على تحركات أسعار الصرف وأسعار الأصول في الآونة الأخيرة، وأدى إلى تعزيز الثقة. وسيعزز انخفاض سعر العملات من قدرة أوروبا على المنافسة الخارجية، فيما عدا استثناء واحداً هو سويسرا التي قررت التنازل عن الحدود الدنيا الأساسية في سعر صرف اليورو مما أسفر عن ارتفاع حاد في قيمة الفرنك السويسري في كانون الثاني/يناير. ويرهن تحسن التوقعات الخاصة بمنطقة اليورو بإبرام اليونان ومجموعة وزراء مالية منطقة اليورو اتفاقاً في الوقت المناسب بشأن ترتيبات التمويل. وفيما انخفض كثيراً مستوى الانكشاف الخارجي للأصول اليونانية وتحسنت عموماً رسملة المصارف في معظم أنحاء أوروبا، لا تزال بلدان عدة تعاني من الضعف.

١٥ - ومن المتوقع أن يستمر تعزز النمو في الناتج المحلي الإجمالي المجمع للدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي اعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ لتصل نسبته إلى ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ و ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٦، وكان قد حقق نسبة نمو قدرها ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٤. أما الأثر الإيجابي لانتعاش الطلب الخاص وانخفاض الأعباء المالية، فستدعمه السياسات النقدية التيسيرية وتكاليف الطاقة المنخفضة والانتعاش في اقتصادات أعضاء الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر الأصليين. ويتوقع أن تحقق معظم اقتصادات المنطقة توسعاً بنسبة ٣ في المائة تقريباً في عام ٢٠١٥، غير أن كرواتيا قد تشهد نسبة نمو قريبة من الصفر. ورغم أن ديون الأسر المعيشية المقومة بالعملات الأجنبية لا تزال تمثل في بعض البلدان مشكلة زاد

من تفاقمها ارتفاع قيمة الفرنك السويسري في كانون الثاني/يناير، فمن المتوقع أن يؤدي النمو المتواصل في الأجور الحقيقية إلى زيادة إنفاق الأسر المعيشية. ومن المنتظر أن يحافظ الاستثمار على اتجاهه التصاعدي وأن تتحسن أسواق العمل. وقد أسفر الانخفاض في أسعار الطاقة والأغذية عن حدوث تضخم سالب سنوي في عدة بلدان في عام ٢٠١٤، غير أنه من المتوقع أن تشهد تلك البلدان تضخما موجبا في عام ٢٠١٥، وإن كان معدله منخفضا جدا.

١٦ - ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في كندا إذ ستخفيض نسبته من ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٥، قبل أن يعود إلى ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٦. ويعكس هذا التباطؤ في الأساس انخفاض الاستثمار في قطاع النفط وتراجعا في الإيرادات الحكومية مع انخفاض أسعار النفط. ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة في الصادرات من الصناعات التحويلية إلى التخفيف من حدة التباطؤ، في ضوء تزايد النمو في الولايات المتحدة وانخفاض قيمة الدولار الكندي. وفي أستراليا، أدى الانخفاض في أسعار الصادرات من السلع الأساسية المعدنية إلى الحد من الاستثمار في الأصول الثابتة، ولكن الاستهلاك الخاص القوي سيدفع حسب التوقعات بمعدل النمو من ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥.

الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

١٧ - انخفضت التوقعات بحدوث نمو في منطقة رابطة الدول المستقلة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ على خلفية انخفاض أسعار النفط، وتداعيات النزاع العسكري في شرق أوكرانيا، وفرض جزاءات اقتصادية على الاتحاد الروسي. ومن المتوقع أن يقلص الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية روسيا الاتحادية المستقلة وجورجيا بنسبة ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٥ وأن يرتفع قليلا بنسبة ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٦. ورغم أن الأثر المباشر للجزاءات المفروضة على الاقتصاد الروسي محدود نسبيا، فقد أدت هذه الجزاءات إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وانخفاض قيمة العملة وضعف الثقة في قطاع الأعمال التجارية. ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الروسي بنسبة ٣ في المائة تقريبا في عام ٢٠١٥، حيث إن العزوف عن الاستثمار في الأعمال التجارية وارتفاع أسعار الفائدة يثبطان الاستثمار كما أن ارتفاع معدل التضخم يرهق الاستهلاك الخاص. ومن المتوقع أن ينكمش اقتصاد أوكرانيا بشدة بسبب النزاع الدائر في منطقتها الصناعية وبفعل الضائقة المالية وتراجع الاستهلاك الخاص. وسيحد ضعف الأسواق الروسية والأوكرانية من النمو في بيلاروس. وسيؤدي انخفاض الإيرادات المتأتية من النفط والغاز إلى تراجع في النمو في البلدان المصدرة للطاقة، كأذربيجان وكازاخستان. وفيما يتعلق بالاقتصادات ذات الدخل المنخفض المستوردة للطاقة، كأرمينيا

وجمهورية مولدوفا وطاجيكستان وقيرغيزستان، سيفوق أثرُ الخسارة الجزئية للسوق الروسية وانخفاض قيمة التحويلات المالية المكاسبَ الناجمة عن انخفاض تكاليف الوقود، وستزيد الضغوط على سوق العمل بسبب قلة الفرص المتاحة لهجرة الأيدي العاملة. وكان معظم عملات بلدان رابطة الدول المستقلة قد خُفضت قيمته بشدة أو فقد الكثير منها في العام الماضي، الأمر الذي حفز التضخم إلى مستويات بلغت في بعض الحالات معدلات ثنائية الأرقام. ويُذكر أن ضعف العملات سيعوض جزئياً الخسائر المالية في اقتصادات بلدان رابطة الدول المستقلة المصدرة للطاقة، إلا أن حكومات كثيرة ستضطر إلى السحب من صناديقها الاحتياطية السيادية. وسيحدُّ ضعفُ العملات في الوقت ذاته من الاستهلاك الخاص وسيهق النظم المصرفية، الأمر الذي يعوق التوسع الائتماني. ومنتظر أن يؤدي تأسيسُ الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية الذي أنشئ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وتألف من الاتحاد الروسي وأرمينيا وبيلاروس وكازاخستان في - مع توقع انضمام قيرغيزستان للاتحاد أيضاً - إلى تمتين الروابط الاقتصادية فيما بين بلدان المنطقة، رغم أن الكثير من جوانب عملية التكامل لم يُتفق عليه بعد.

١٨ - ومن المتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي المجمع لدول جنوب شرق أوروبا بنسبة ١,٤ في المائة في عام ٢٠١٥ وبنسبة ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٦، في أعقاب نمو محدود لم يتعد نسبة ٠,١ في المائة في عام ٢٠١٤. ولكن المنطقة ستحتاج إلى معدلات نمو أقوى لمعالجة المشاكل الهيكلية التي تعاني منها، كارتفاع معدلات البطالة مثلاً. وفي عام ٢٠١٤، شهدت المنطقة تبايناً في الأداء الاقتصادي. فقد انكمش الاقتصاد الصربي بنسبة ١,٨ في المائة جراء تضرره من الفيضانات المدمرة وتأثر نموه سلباً بالتقشف المالي. أما جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، فقد سجلت على النقيض من ذلك نسبة نمو قدرها ٣,٦ في المائة تعزى إلى قوة الاستثمارات الحكومية وزيادة صادرات الغذاء إلى الاتحاد الروسي. وفي عام ٢٠١٥، من المتوقع أن تستفيد المنطقة من الانتعاش في بلدان الاتحاد الأوروبي وأن تشهد زيادة معتدلة في الاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أن حالة التقشف المالي التي تشهدها صربياً، والتي ترتبط بشروط الاتفاق الاحتياطي مع صندوق النقد الدولي، سوف ترهق النمو في الأجل القصير. وفي الفترة المشمولة بالتوقعات، من المنتظر أن يصبح الطلب المحلي المحرك الرئيسي للنمو. وفي عام ٢٠١٤ لوحظ انخفاضٌ في معدل التضخم بدرجات غير مسبقة وصلت إلى معدلات سالبة في بعض البلدان، ومن المرجح أن يستمر في عام ٢٠١٥ هذا الاتجاه المتمثل في تراجع معدل التضخم.

الاقتصادات النامية

١٩ - يرسم تراجع أسعار السلع الأساسية وانخفاض أسعار الصرف صورة ملتبسة في أفريقيا، إذ يُلاحظ وجود تباين شديد بين الاقتصادات المصدرة للنفط والاقتصادات المستوردة له. ومن المتوقع أن يصل متوسط معدل النمو إلى ما نسبته ٤,٠ في المائة في عام ٢٠١٥ و ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٦، وهو معدل أدنى بكثير من التوقعات السابقة. وشهدت منطقتنا وسط أفريقيا وشمال أفريقيا أكبر تنقيحات نزولية في عام ٢٠١٥، وقد كان للحالة الأمنية دخل كبير في ذلك. وتُعزى التنقيحات التنزلية التي أُجريت في حالة شمال أفريقيا وأفريقيا برمتها، في جانب كبير منها، إلى الأوضاع في ليبيا التي لا تزال غارقة في حرب أهلية. وفي منطقة شرق أفريقيا، يظل النمو قويا بفضل استمرار الاستثمارات ونمو الخدمات. وفي جنوب أفريقيا لا يزال النمو ضعيفا إذ يعرقله جزئيا القصور في الهياكل الأساسية للطاقة. ولا يزال متوسط التضخم في أفريقيا يتجه نحو الانخفاض، ومن المقدر أن يتباطأ ليبلغ نسبي ٧,٠ في المائة في عام ٢٠١٥ و ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٦. غير أن هذا الانخفاض المتوقع يقابله جزئيا تضخم ناشئ عن عوامل خارجية يُعزى إلى انخفاض قيمة العملة. وعلاوة على ذلك، أدى الطقس الجاف إلى زيادة أسعار الأغذية في منطقة شرق أفريقيا، وإن لم تقارب الأسعار المستوى الذي بلغته في عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن تظل السياسات النقدية في العديد من البلدان دون تغيير في معظمها، فيما يسعى مقرررو السياسات إلى التوفيق بين ضرورة تجنب المزيد من الانخفاض في أسعار الصرف وبين الرغبة في تخفيض معدلات الفائدة في مواجهة تراجع معدلات التضخم. وعموما، ستكون السياسات المالية الحكومية سياسات توسعية، ولا سيما في بلدان كثيرة تشهد إجراء انتخابات خلال الفترة المشمولة بهذه التوقعات. ومن المتوقع أن ينحسر العجز المالي بشكل طفيف إجمالا، نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأساسية، وذلك على الرغم من توقع ازدياد العجز في بعض البلدان المصدرة للنفط. ومن المتوقع أن يتسم نمو الصادرات بالتباين بحسب الشركاء التجاريين لتلك البلدان وتبعاً لاتجاهات أسعار الصرف، إذ أن البلدان التي لها مبادلات تجارية أكثر مع البلدان المتقدمة النمو ستشهد بعض التحسن في حين أن البلدان التي لها حصة مبادلات تجارية أكبر مع الاقتصادات الصاعدة ستشهد بعض التباطؤ. وسيقلص انخفاض أسعار السلع الأساسية من فوائض الحسابات الجارية للبلدان المصدرة للنفط ويكبد بعضها عجزا. وتتصل المخاطر المرتبطة بهذه التوقعات بالتغير الكبير في أسعار النفط واستمرار حالة عدم الاستقرار الجغرافي السياسي أو بحدوث حالات أخرى من التباطؤ لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين.

٢٠ - وسيظل شرق آسيا محركاً رئيسياً للنمو العالمي خلال الفترة المشمولة بالتوقعات. فمن المنتظر أن ينمو النشاط الاقتصادي في المنطقة بنسبة ٦,٠ في المائة في كل من عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، أي بالوتيرة نفسها تقريبا التي شهدتها عام ٢٠١٤ ودون اختلاف يُذكر عن التوقعات السابقة. ومن المتوقع أن تسجل الصين نمواً بنسبة ٧ في المائة في عام ٢٠١٥ - تمثيلاً مع هدف الحكومة - ونسبة ٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٦. وتشير بيانات الأداء الأقل من المتوقع الخاصة بالمؤشرات الرئيسية في أوائل عام ٢٠١٥ إلى تباطؤ زخم النمو في الصين، مما يرجح اتخاذ مزيد من التدابير السياساتية التيسيرية على الصعيدين المالي والضريبي. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في كثير من اقتصادات منطقة شرق آسيا في عام ٢٠١٥، بالمقارنة مع عام ٢٠١٤. ويتنظر أن يشهد كل من بابوا غينيا الجديدة وتايلند أقوى تحسن في معدلات النمو. فاققتصاد بابوا غينيا الجديدة سيتلقى دفعة قوية بفضل دخول مشروعها الرئيسي لإنتاج الغاز الطبيعي المسال عامه الكامل الأول. وفي تايلند، يُتوقع أن يعزز تحسُّن الاستقرار السياسي والسياحة والإنفاق الحكومي. ومن المتوقع أن تنتعش صادرات المنطقة مع زيادة الطلب في الاقتصادات المتقدمة النمو الذي يعوض أثر تباطؤ النمو في الصين. وسيزداد الإنفاق الحكومي في معظم الاقتصادات مما سيساعد على حفز نمو الاستثمارات خلال الفترة المشمولة بالتوقعات. وتُفح متوسط تضخم أسعار السلع الاستهلاكية في عام ٢٠١٥ تنقيحاً نزولياً لتصبح نسبته ١,٧ في المائة، مع توقع ارتفاعه في عام ٢٠١٦ ليلعب نسبة ٢,٤ في المائة. وحفضت المصارف المركزية في إندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا والصين أسعار الفائدة في الربع الأول من عام ٢٠١٥. لكن المخاوف المتعلقة بمستويات الدين وتضخم قيمة الأصول وتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج تحدّ من استعداد السلطات لإرخاء السياسات النقدية. وأثبتت عملات منطقة شرق آسيا، في الربع الأول من عام ٢٠١٥، قدرتها على الصمود أمام دولار الولايات المتحدة، بل وحقق العديد منها مكاسب بالفعل. ويدل هذا الاتجاه أيضاً على أن قيمة معظم العملات في المنطقة ارتفعت حسب المعدلات المرجحة بالتجارة، مما عزز الاتجاه الملاحظ منذ الأزمة المالية العالمية وأثر في نمو الصادرات.

٢١ - وتبدو آفاق التوقعات الاقتصادية لمنطقة جنوب آسيا مؤاتية إلى حد كبير. فمن المتوقع أن يشهد معظم الاقتصادات تعزيزاً للنمو في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ يُعزى إلى ارتفاع معدلي الاستهلاك والاستثمار المحليين، وأن يشهد أيضاً زيادةً في الصادرات. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة ٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ و ٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٦، فيما يمثل زيادة عن النسبة المقدرة لعام ٢٠١٤ وقدرها ٦,٣ في المائة - وهو تنقيح صعودي كبير مقارنةً بالتوقعات السابقة. ويعكس هذا التنقيح أساساً اتجاه النمو في الهند نحو الارتفاع حيث أدت التغييرات التي أُدخلت في الآونة الأخيرة على

المنهجية المتبعة ومصادر البيانات المستخدمة إلى تحقيق أرقام نمو رسمي في السنتين الماضيتين أعلى بكثير مما كانت عليه. ويُتوقع أن تحقق الهند الآن نمواً بمعدل ٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ و ٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٦، متجاوزةً معدل النمو المتوقع للصين. وتحسنت أيضاً آفاق النمو في إيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان تحسناً متوسطاً، وإن كان قدر كبير من الغموض لا يزال يكتنف أوضاع البلدين. ومن المتوقع لمنطقة جنوب آسيا برمتها أن يكون التوسع مدفوعاً بإقبال الأسر المعيشية على الاستهلاك وبتعافٍ تدريجي في مجال الاستثمارات. وستعزز الطلب في القطاع الخاص بيئةً اقتصاديةً كلياً أكثر سلامة، من سماحها التراجع الكبير في معدلات التضخم. فمن المتوقع أن ينخفض متوسط التضخم في المنطقة إلى أدنى مستوى له فيما يقرب من عقد من الزمان، بعد الهبوط الذي حدث مؤخراً في أسعار النفط والأغذية. ولذلك، أصبحت السياسة النقدية أكثر نزوعاً إلى التوسع في عدة بلدان، لا سيما في باكستان والهند. وعلى الرغم من تحسن التوقعات، تواجه اقتصادات منطقة جنوب آسيا، بدرجات متفاوتة، تحديات إنمائية ظلت تعاني منها لأمد طويل، بما في ذلك النقص في الطاقة وقصور الهياكل الأساسية والقليل السياسية والاجتماعية.

٢٢ - وفي منطقة غرب آسيا، يؤثر انخفاض أسعار النفط بشدة في الاقتصادات المصدرة للنفط، في حين يُتوقع أن تحقق الاقتصادات الأكثر تنوعاً أداءً أفضل مما كان منتظراً. ومن المتوقع أن تسجل المنطقة نمواً بنسبة ٣,٠ في المائة في عام ٢٠١٥، وهو نفس المعدل المحقق في عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٦، يُنتظر أن يتحسن النمو ليبلغ نسبة ٣,٦ في المائة، بفضل ارتفاع أسعار النفط وتزايد قوة الطلب الخارجي. وعلى الصعيد دون الإقليمي، من المتوقع أن تشهد الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي توسعاً اقتصادياً متواضعاً في عام ٢٠١٥، بالنظر إلى تناقل النمو في إنتاج النفط. وستدعم النشاط الاقتصادي ببرامج تحفيز القطاع المالي الضخمة التي تستهدف مشاريع الهياكل الأساسية في المقام الأول. ولذا من المتوقع أن يرتفع العجز في المالية العامة خلال الفترة المشمولة بالتوقعات. وعلى النقيض من ذلك، يُتوقع أن يكون أداء الاقتصادات الأكثر تنوعاً أفضل في عام ٢٠١٥، إذ أنها ستستفيد من أسعار صرف تنافسية بقدر أكبر ومن أسعار نفط متراجعة ومن حيزٍ أوسع في السياسات النقدية يتيح تحفيز الطلب المحلي. وستدعم هذه العوامل المتضاربة عجلة النمو وتساعد على تقليل العجز في الحسابات الجارية في عام ٢٠١٥، ولا سيما في تركيا. بيد أن هذه التوقعات تكتنفها مخاطر لا يستهان بها. فالنزاعات الجغرافية السياسية، ولا سيما النزاع الذي اندلع في الآونة الأخيرة في اليمن (انظر الفقرة ٢٤ أدناه)، يمكن أن تتصاعد حدتها، مما يعرقل الأنشطة الاقتصادية المحلية والتجارة الإقليمية. وإذا ظلت أسعار النفط على مستواها المنخفض الحالي

لفترة أطول من المتوقع، فستواجه البلدان المصدرة للنفط ضغوطاً مالية تؤدي إلى تردي آفاق النمو فيها في عام ٢٠١٦.

٢٣ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ازدادت الآفاق الاقتصادية سوءاً بشكل ملحوظ، حيث انخفضت أسعار السلع الأساسية واستمرت مواطن الضعف المحلية. ومن المتوقع أن تسجل المنطقة معدل نمو لا تتعدى نسبته ٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ و ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٦، وإن كان هذا المعدل سيتفاوت تفاوتاً كبيراً في المناطق دون الإقليمية المختلفة. ففي المكسيك وأمريكا الوسطى، يُتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي ارتفاعاً معتدلاً في عام ٢٠١٥، مستفيداً من انتعاش النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تبلغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في المكسيك ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥. وعلى النقيض من ذلك، تشهد أمريكا الجنوبية تباطؤاً ملحوظاً، مع تراجع مستمر في الاستثمار. فجمهورية فنزويلا البوليفارية تمر بفترة كساد يزداد تفاقمها، بينما يُتوقع أن يشهد اقتصاد الأرجنتين والبرازيل انكماشاً بنسبة ٠,٤ في المائة و ١,١ في المائة، على التوالي، في عام ٢٠١٥. أما الاقتصادات الأخرى في أمريكا الجنوبية، مثل باراغواي وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو، فستشهد معدلات نمو أقوى تزيد على ٤,٠ في المائة. ويتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي في منطقة البحر الكاريبي ليلعب نسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٥. وقد ترتبت على انخفاض أسعار السلع الأساسية آثار واسعة النطاق في جميع أنحاء المنطقة. فبلدان أمريكا الجنوبية المصدرة للسلع الأساسية، ولا سيما البلدان المصدرة للنفط، تشهد تغييرات كبيرة في معدلات التبادل التجاري، وبالتالي في حساباتها الخارجية، وتواجه تراجعاً في آفاق الاستثمار. وفي الوقت نفسه، خفضت معظم الاقتصادات أسعار الفائدة أو أبقت على السياسات النقدية التيسيرية، بعد أن أدى هبوط أسعار النفط إلى تقليل الضغوط التضخمية. وتُستثنى من هذه البلدان البرازيل التي ما زالت حلقة التقشف متواصلة فيها. ويُتوقع أن يظل تضخم أسعار السلع الاستهلاكية مرتفعاً في الأرجنتين وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية). فقد تدهورت أرصدة المالية العامة بشكل طفيف بسبب التباطؤ الاقتصادي وزيادة الإنفاق وانخفاض أسعار السلع الأساسية، مما حدّ من الحيز المتاح للسياسات المعاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية. ومن شأن انخفاض قيمة العملة أن ينشط الصادرات تدريجياً وأن يساعد الاقتصادات الإقليمية على التكيف مع تغير الظروف الخارجية.

٢٤ - ويتوقع أن تشهد أقل البلدان نمواً معدل نمو قدره ٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٥، فيما يمثل تراجعاً بالقياس إلى نسبة ٥,٢ في المائة المحققة في عام ٢٠١٤ وتقيحاً نزولياً ملحوظاً بما قدره ٠,٨ نقطة مئوية مقارنةً بالتوقعات السابقة. وفي بعض هذه البلدان، ومنها

مثلا إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا، كانت معدلات النمو قوية ومطرودة، ويعزى ذلك جزئيا إلى توظيف الاستثمارات في الزراعة والهيكل الأساسية والتوسع في قطاعات الخدمات وزيادة الطلب المحلي. وفي المقابل، يؤدي انخفاض أسعار السلع الأساسية، ولا سيما النفط، إلى نقص إيرادات مصدري السلع الأساسية، مما يسفر بدوره عن انخفاض مستويات الاستثمار والاستهلاك. وفي عدة بلدان من أقل البلدان نموا، تعرقل الأوضاع الأمنية غير المستقرة التنمية الاقتصادية، كما هو الحال في جنوب السودان واليمن. فاليمن تخلف في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية، حتى قبل تفاقم النزاع في الآونة الأخيرة؛ ولكن الظروف المعيشية توشك الآن على التدهور بشكل أكثر حدة مع بلوغ معدلي البطالة والفقر نسبة فاقت بالفعل ٤٠ في المائة. وسيلحق النزاع الضرر بالاقتصاد بعدة طرق، فيزيد من العجز المالي ويفاقم معدلات التضخم.

ثالثا - الشكوك والمخاطر

٢٥ - تنطوي الآفاق الاقتصادية للاقتصاد العالمي، على نحو ما يتبين أعلاه، على مخاطر كبيرة وشكوك شديدة. وكل خطر من هذه المخاطر مرتبط بغيره وجميعها يمكن أن يعزز بعضه بعضاً، وهو أمر يمكن أن يفضي إلى مستوى من التوسع في الاقتصاد العالمي أدنى بكثير مما كان متوقعا في الأساس. وبالإضافة إلى هذه العوامل القصيرة الأجل، هناك أيضا مخاطر متوسطة الأجل. والأهم من ذلك، أن الضعف الواسع النطاق في الاستثمار في سياق السياسات النقدية التيسيرية والانخفاض الشديد في أسعار الفائدة الحقيقية قد أثار مخاوف من أن يتواصل التراجع في معدلات النمو المحتملة.

عودة السياسة النقدية في الولايات المتحدة إلى حالتها الطبيعية

٢٦ - يتوقع أن يبدأ مجلس الاحتياطي الاتحادي إعادة أسعار الفائدة المرتبطة بسياسته النقدية إلى حالتها الطبيعية، بعد أن ظلت قريبة من الصفر خلال السنوات السبع الماضية كجزء من تدابير صارمة أُنخذت آنذاك لمكافحة الأزمة المالية وتناقل الانتعاش المالي. وهناك مخاطر كبيرة ترتبط بالشكوك التي تكتنف المسار الفعلي للعودة إلى الأوضاع الطبيعية وكيفية استجابة الأسواق المالية والاقتصاد الحقيقي لرفع أسعار الفائدة.

٢٧ - فأولا، سترفع الزيادة المرتقبة في أسعار الفائدة من التكاليف المالية التي تتحملها المنشآت التجارية والأسر المعيشية. ويمكن أن يؤدي ارتفاع التكاليف المالية إلى كبح النمو في الولايات المتحدة، وخاصة إذا ما ارتفعت أسعار الفائدة بشكل أسرع من المتوقع. وثانيا، لقد

قامت الاقتصادات الصاعدة في السنوات القليلة الماضية بطرح ديون مقومة بالدولار بشكل متزايد، وقد تتكد تكاليف مالية أعلى ومخاطر تتعلق بعدم توافق قيم العملات عندما يرفع مجلس الاحتياطي الاتحادي أسعار الفائدة. وثالثاً، عندما ترتفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، قد يتم تعديل أسعار الأصول المالية وإعادة توزيعها في الأسواق المالية العالمية بشكل مبالغ. ورابعاً، يمكن أن تصبح تدفقات رؤوس الأموال من الأسواق الصاعدة أو إليها أقل استقراراً، مما يزيد من التقلب في أسعار الصرف وأسعار الأصول. وثمة خطر أخطر يتمثل في أن ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة في بلدان أخرى، إذ أن أسعار الفائدة في الولايات المتحدة كثيراً ما تستخدم كنقطة مرجعية تتبعها البلدان الأخرى.

الأزمة في منطقة اليورو

٢٨ - لا تزال أزمة الديون في اليونان تلقي بظلال سلبية على مشهد إيجابي في مجمله يبرهن بتحسّن الأداء في جزء كبير من القارة الأوروبية. فتصاعد حدة التوتر بين حكومة اليونان من ناحية والمفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي والمصرف المركزي الأوروبي من ناحية أخرى قد يؤدي إلى خروج عملية الانتعاش الأوروبية الهشة عن مسارها المنشود، بما لذلك من تداعيات محتملة على الصعيد العالمي. ورغم أن خطر انتقال العدوى إلى خارج السوق اليونانية انحسر إلى حد بعيد مقارنةً بما كان عليه في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، فإن الشكوك التي تكتنف استمرار قدرة اليونان على الوصول إلى التمويل وتحيط بالملاءة المالية لحكومتها في المستقبل شكوكٌ لا تزال قائمة دونما حل.

٢٩ - وتعرض الموارد المالية الحكومية في اليونان إلى إجهاد شديد، فيما تستمر المفاوضات بين الحكومة ووزراء مالية منطقة اليورو بشأن الشروط المرتبطة بالحصول على مساعدات مالية إضافية من المقرضين في المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي والمصرف المركزي الأوروبي. وريثما يتم الاتفاق على صرف مساعدات مالية جديدة، لن تتوافر للحكومة إلا خيارات تمويل قليلة وإمكانات محدودة لتمديد أجل الديون المستحقة، مما سيضطرها إلى الاعتماد بشدة على إيرادات الضرائب، التي لا يُعرف قدرها ولا موعد تحصيلها على وجه اليقين، بغية المحافظة على ملاءتها المالية. وإلى حين تسوية المسائل المتصلة بالملاءة المالية، سيبقى احتمال انسحاب اليونان من الاتحاد النقدي احتمالاً قائماً تدفعها إليه عدم قدرتها على الحصول على التمويل. والآثار الاقتصادية المترتبة على مثل هذا الحدث غير المسبوق يكتنفها غموض كبير، لكن هذا الأمر يُحتمل أن يؤدي إلى اشتداد التقلب في صرف اليورو وفي الأسواق المالية الأوروبية وقد ينعكس ذلك على الأسواق خارج أوروبا.

المسائل الجغرافية السياسية

٣٠ - تشكل التوترات والتراعات ذات الطابع الجغرافي السياسي مخاطر شديدة تتيح بالآفاق الاقتصادية. فالتراعات العسكرية في بلدان مثل أوكرانيا والجمهورية العربية السورية والعراق واليمن أسفرت عن خسائر بشرية بالغة وأدت إلى دمار واسع النطاق. ولئن كان الأثر الاقتصادي السلبي مقتصرًا حتى الآن على المستوى دون الإقليمي، فإن الخطر يكمن في احتمال أن يتجاوز أي نزاع إقليمي المنطقة التي يدور فيها لكي تؤثر تداعياته على المستوى العالمي. ومن القنوات المحتملة المؤدية إلى انتقال هذه التداعيات التجارة وأسعار السلع الأساسية وأسعار الأصول المالية.

٣١ - وتظل التراعات الجغرافية السياسية، ولا سيما في أفريقيا وغرب آسيا، عوامل خطورة تهدد سوق النفط العالمية. ففي ليبيا واليمن مثلاً، اللذين تفاقت فيهما التراعات العسكرية، يمكن بسهولة تعطيل إنتاج النفط وتصديره مما يؤدي إلى ارتفاع أسعاره. بيد أن مصدر الخطر الرئيسي في اليمن يكمن في إمكانية إغلاق الطريق المؤدي إلى مضيق باب المندب أمام الناقلات التي تستخدمه لنقل النفط الخام من منطقة الخليج الفارسي. كما أن أسعار النفط يمكن أن تقفز مرة أخرى إذا اتسع نطاق النزاع في اليمن وتحول إلى نزاع إقليمي أوسع، إذ أن عدة بلدان تشارك حالياً في العمليات العسكرية.

٣٢ - وفي أوكرانيا، لا تزال الحالة السائدة في ذلك البلد تشكل خطراً آخر يهدد الآفاق الاقتصادية. فعلى الرغم من أن المفاوضات أسفرت عن قدر ما من الاتفاق على وقف إطلاق النار وإعادة الاستقرار، لم يتم بعد التوصل إلى حل دائم. وأي تصعيد جديد يمكن أن ينجم عنه مزيد من الآثار السلبية على الآفاق الاقتصادية في المنطقة وربما يؤدي إلى آثار سلبية غير مباشرة، وبخاصة بالنسبة إلى أوروبا الغربية، بسبب ليس أقلها قطاع الطاقة وفقدان الثقة في قطاع الأعمال التجارية.

مواطن الضعف في الاقتصادات الصاعدة

٣٣ - شهدت الاقتصادات الصاعدة، منذ منتصف عام ٢٠١١، تباطؤاً ملحوظاً وواسع النطاق يعكس مجموعة من العوامل الدورية والهيكلية. فقد تسبب قصور الهياكل الأساسية وعدم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاعتماد الشديد على صادرات السلع الأساسية، علاوة على المشاكل السياسية، في عرقلة النمو الاقتصادي، كما أدت هذه العوامل في ذات الوقت إلى تضخيم أشكال الضعف في مواجهة الصدمات الخارجية. ورغم أنه من غير المحتمل أن تنشأ أزمة واسعة النطاق في الأسواق الصاعدة على غرار تلك التي حدثت في

التسعينيات من القرن الماضي، فقد تواجه عدة بلدان عمليات تكيف مؤلمة خلال السنوات القادمة وتشهد فترات من النمو البطيء يطول أمدها عن المتوقع.

٣٤ - وأكثر الاقتصادات الصاعدة ضعفاً في الوقت الحاضر هي تلك المعرضة لمخاطر جغرافية سياسية أو لعدم استقرار سياسي أو تلك التي تعتمد بشدة على الصادرات الدولية من السلع الأساسية. وإذا ظلت أسعار النفط وغيره من السلع الأساسية منخفضة على المدى البعيد، فمن المحتمل أن تواجه الاقتصادات الصاعدة المعتمدة على السلع الأساسية، لا سيما في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وغرب آسيا وفي رابطة الدول المستقلة، ضغوطاً متزايدة على ميزانيتها وأرصدها الخارجية.

٣٥ - وقد أدى الارتفاع الكبير في سعر دولار الولايات المتحدة إلى مخاوف من التراكم السريع للديون المقومة بالدولار في عدة اقتصادات. وجزءاً من ذلك أن الجزء الأكبر من هذه الديون مقدّم من شركات خاصة. ومع ارتفاع سعر الدولار، تزايدت بشكل ملحوظ التزامات خدمة الديون بالعملة المحلية. وشكّل هذا الأمر تحديات للشركات التي تحصل على إيراداتها بالعملة المحلية، فزاد من مخاطر التخلف عن سداد الديون والتعرض للإفلاس. ومما يزيد من حدة هذه المخاطر تحرك الولايات المتحدة قريباً نحو إعادة سياستها النقدية إلى حالتها الطبيعية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الارتفاع في سعر الدولار وإلى انخفاض ملحوظ في تدفقات رأس المال إلى الاقتصادات الصاعدة وزيادة في تكاليف خدمة الديون. والبلدان التي تعاني باستمرار من عجز شديد في حسابها الجاري وتحتاج إلى قدر كبير من التمويل الخارجي يمكن أن تكون أكثر عرضة من غيرها للاضطرابات المالية.

رابعاً - التحديات السياسية

السياسات النقدية

٣٦ - يشكل التباين المتزايد بين السياسة النقدية التي تنتهجها الولايات المتحدة وتلك التي تتبعها غالبية بلدان العالم الأخرى تحديات كبيرة للعديد من البلدان على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي.

٣٧ - ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجهه مجلس الاحتياطي الاتحادي في إدارة وتيرة ومراحل عملية إعادة أسعار الفائدة المرتبطة بسياسته النقدية إلى معدلها الطبيعي، بغية الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ودعم النمو والعمالة مع تجنب تصاعد أسعار الأصول بشكل غير مبرر. وفي معظم الاقتصادات الأخرى المتقدمة النمو، لا يزال اتخاذ مواقف استباقية على

صعيد السياسات النقدية، ولا سيما في منطقة اليورو واليابان، أمراً ضروريا لمواجهة مخاطر الركود، المصحوبة بانخفاض طويل الأمد في معدلات التضخم وتثاقل في خطى النمو الاقتصادي وضعف طويل الأجل في الطلب المجمع وبطء في وتيرة الإصلاحات الهيكلية. وما زال المصرف المركزي الأوروبي يواجه التحدي المتمثل في التخلص من ضغوط التضخم وتحسين ظروف الأسواق المالية وتسهيل الحصول على القروض بالنسبة للشركات، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبالنسبة للأسر المعيشية. وينفذ مصرف اليابان برنامجا للتيسير الكمي والكيفي يرمي إلى تحفيز الاستهلاك وبلوغ الهدف المتمثل في تحقيق معدل تضخم نسبته ٢ في المائة مع تعويض الأثر المترتب على ارتفاع ضرائب المبيعات في عام ٢٠١٤.

٣٨ - أما التحدي الرئيسي الذي يواجه السياسات النقدية للعديد من الاقتصادات النامية، فيتمثل في التوفيق بين التزوع إلى إرخاء الموقف السياسي من أجل دعم النمو وبين السعي إلى وقف انخفاض قيمة العملة والحفاظ على تدفقات رأس المال الموجهة إلى تلك الاقتصادات، في ظل تحرك مجلس الاحتياطي الاتحادي في القريب نحو إعادة سياسته النقدية إلى حالتها الطبيعية. ومن المتوقع أن تظل مواقف السياسات النقدية في العديد من الاقتصادات النامية مواقف تيسيرية إلى حد كبير في ضوء التوقعات التي تشير إلى انخفاض التضخم وضعف فرص النمو. لكن بعض البلدان ستظل معرضة لتوقف مفاجئ في تدفقات رأس المال أو انعكاس لمسارها، مع بدء رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. وقد أدى الانخفاض الكبير في أسعار الصرف في عدة بلدان إلى تراكم الضغوط الناشئة عن التضخم. ويحتمل بناء على ذلك أن تتعرض المصارف المركزية إلى ضغوط لكي ترفع أسعار الفائدة تمشياً مع سياسة الولايات المتحدة، مما لا يفسح المجال إلا لقدر محدود من السياسات الأكثر تيسيراً التي تهدف إلى دعم النمو.

السياسات المالية العامة

٣٩ - لن تواجه معظم الاقتصادات المتقدمة النمو مخاطر مالية كبيرة في المستقبل القريب، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار الفائدة إلى مستويات غير مسبقة. ومع ذلك، لا تزال مستويات الدين العام مرتفعة في العديد من الاقتصادات المتقدمة النمو، حيث بلغ متوسطها نسبة ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤. ولذلك احتفظ في برامج العمل ببنء إصلاح هيكل الإنفاق الحكومي، بما في ذلك برامج الاستحقاقات. ولكن محور تركيز السياسات المالية يتحول ببطء من تحقيق الاستقرار في المالية العامة إلى معالجة مشاكل سوق العمل وتعزيز النواتج المحتملة. ويُفترض نتيجة لذلك أن تقل الأعباء المالية التي تتحملها معظم

الاقتصادات المتقدمة النمو في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ عما كانت عليه في السنوات القليلة الماضية. ومع ذلك، تظل السياسات المالية تقييدية إلى حد ما في أجزاء من منطقة اليورو، مما يؤثر سلباً على الطلب ويضيف ضغوطاً انكماشية.

٤٠ - وفي البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، تقل عموماً معدلات العجز في الميزانية ومستويات الدين العام عن مثيلاتها في الاقتصادات المتقدمة النمو. فالانخفاض الحاد في سعر النفط أتاح للسلطات المالية في عدة بلدان مستوردة للنفط تخفيض دعم أسعار الوقود، مما أدى إلى تحسن أرصدة ميزانيتها. بيد أن انخفاض أسعار النفط يشكل تحديات كبيرة للبلدان المصدرة للنفط، إذ أن أرصدةها المالية ستتدهور في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وستعوض بعض البلدان انخفاض الإيرادات في المدى القصير بالإنفاق من صناديق الثروات السيادية أو اللجوء إلى غيرها من المصادر المحلية بدلاً من الاقتراض. ومع ذلك سيدفع استمرار انخفاض أسعار النفط للبلدان، في نهاية المطاف، إلى تقنين إصلاحات تتعلق بالإنفاق الحكومي. وفي ضعف البلدان المعتمدة على السلع الأساسية مثال يسلط الضوء مرة أخرى على الحاجة إلى إنفاق حكومي يستهدف دعم التنويع الاقتصادي.

٤١ - ويمكن أن تؤدي الزيادة المرتقبة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة إلى ارتفاع تكاليف إعادة تمويل الديون إما بسبب تغير مزاج المستثمرين أو لتعرض أسعار العملات لمزيد من الانخفاض، مما يؤثر بشكل خاص في البلدان المثقلة بديون خارجية ضخمة وقصيرة الأجل. وقد يشكل هذا الأمر تحديات مالية لبعض الاقتصادات النامية، لا سيما الاقتصادات ذات فرص النمو المتضائلة. ومع ذلك، يمكن للبلدان القادرة على دخول الأسواق المالية بشروط مؤاتية أن تستفيد بالانخفاض الحالي في أسعار الفائدة من أجل الحصول على قروض طويلة الأجل للاستثمار في الهياكل الأساسية ورأس المال البشري.

سياسات سوق العمل

٤٢ - رغم التحسن الذي طرأ في الآونة الأخيرة، لا يزال معدل نمو العمالة بطيئاً ومعدل البطالة مرتفعاً في الاقتصادات المتقدمة النمو ككل. وجانب كبير من هذه الحالة يُعزى إلى ضعف الطلب المجمع. ولذلك، فإن سياسات الاقتصاد الكلي الرامية إلى تحفيز الطلب المجمع، من قبيل الاستثمارات الموجهة إلى الهياكل الأساسية، ينبغي أن تُمنح الأولوية بغية الحد من معدلات البطالة الدورية وتحسين آفاق النمو في المدى المتوسط. ومن شأن ذلك الأمر أن يؤدي إلى آثار إيجابية أخرى من حيث الحد من البطالة في المدى البعيد وتفادي حدوث المزيد من حالات البطالة الهيكلية، وهما أمران ما زالوا يشكلان ملامحين مهمين لسوق العمل بظروفه الراهنة. ومن الضروري، مع ذلك، استكمال هذه التدابير بسياسات

فعالة تتعلق بأسواق العمل، من قبيل المساعدة في البحث عن فرص للعمل وبرامج التدريب، الأمر الذي من شأنه زيادة المشاركة في القوة العاملة والحد من مخاطر تفاقم البطالة الهيكلية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تستمر الإصلاحات الرامية إلى الحد من تجزئة أسواق العمل، بغية تعزيز العمالة الرسمية بشكل دائم بما في ذلك لفائدة الشباب.

٤٣ - ويشكل النمو الضعيف في الأجور أحد التحديات الرئيسية التي تواجه سوق العمل في الوقت الراهن. فقد شهدت الاقتصادات المتقدمة النمو انخفاضا سريعا في معدلات نمو الأجور أثناء الأزمة ولم تستعد تلك المعدلات عافيتها منذ ذلك الحين، مما أدى إلى توسيع الفجوة بين النمو في الأجور الحقيقية وإنتاجية العمل، وإلى إضعاف الطلب الجمع. وقد أدخلت عدة بلدان تغييرات على سياسات الأجور من أجل تحسين ظروف العاملين وحفز الطلب الجمع. فيُتوقع في ألمانيا أن يؤدي قانون الحد الأدنى للأجور الذي سُن مؤخرًا إلى زيادة الدخل في أسفل سلم الأجور. وفي الولايات المتحدة، رفعت العديد من الولايات الحد الأدنى للأجور في محاولة لا لتحسين المستويات المعيشية للعمال ذوي الدخل المنخفض فحسب، بل ولزيادة مشاركة القوى العاملة وتحفيز الاستهلاك الخاص. وفي الاقتصادات النامية، لا سيما في أمريكا اللاتينية، كان رفع الحد الأدنى للأجور وزيادة التحويلات الاجتماعية أدوات مفيدتين ساعدتا على زيادة الطلب أثناء الأزمة المالية العالمية. ولكن التحدي الأكبر يتمثل في وضع حدٍّ أدنى مناسب للأجور يضمن الفعالية في حفز الطلب، مع تجنب أي آثار سلبية قد تنعكس على التوظيف.

٤٤ - وتشكل بطالة الشباب أحد الشواغل الرئيسية في جميع المناطق. ويقدر معدل البطالة العالمي للشباب بحوالي ١٣ في المائة، أي أنه أعلى ثلاث مرات من المعدل العام نظرا لتضرر الشباب من الأزمة المالية أكثر من غيرهم. ويمكن أن تؤدي البطالة في مرحلة مبكرة من الحياة إلى شعور بالإحباط والعزلة، فتحول دون تكوين رأس المال البشري لا سيما إذا امتد التغيب عن أسواق العمل لفترات طويلة. وبالتالي، يتعين إيلاء اهتمام خاص لبطالة الشباب عن طريق مواءمة المهارات مع فرص العمل وتحسين الانتقال من التعليم إلى أسواق العمل، ومن خلال رفع مستويات التعليم والحد من معدلات التسرب من المدارس أيضاً.

السياسات التجارية

٤٥ - لا تزال الاتفاقات التجارية تشكل أحد التحديات السياساتية الهامة في العديد من المناطق، حيث إن الكثير من المسائل المحيطة بالمفاوضات لا يزال يُحمَل بصيغة سياسية ويطرح شواغل مثيرة للجدل العام. ونظرا لانخفاض التعريفات الجمركية بشكل كبير في الغالبية العظمى من البلدان، تركز المفاوضات الحالية بشكل متزايد على التدابير التي لا تتعلق

بالتعريفات الجمركية من قبيل الإعانات المحلية وقواعد الملكية الفكرية. وقد أُحرز بعض التقدم في المفاوضات المتعلقة بحزمة بالي التي تشكل جزءاً من جولة الدوحة التي نظمتها منظمة التجارة العالمية. واتخذ الأعضاء قرارات بشأن المخزونات الحكومية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وبشأن اتفاق تيسير التجارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. والبلدان الآن بصدد الموافقة على أحكام الاتفاق على الصعيد الوطني، ومن المتوقع أن تنتهي هذه المرحلة قبل المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وينبغي أن يصدق ثلثا الأعضاء على الاتفاق لكي يدخل حيز النفاذ.

٤٦ - وفي الوقت نفسه، دفعت الصعوبات التي تعرقل إبرام الاتفاقات المتعددة الأطراف البلدان إلى اعتماد اتفاقات تجارية ثنائية وإقليمية. ولا تزال المفاوضات مستمرة بشأن اتفاقات تجارية واسعة النطاق مثل اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ واتفاق التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي. وقد أُحرز بعض التقدم، لكن ما زالت هناك علامات استفهام بشأن إمكانية إنشاء هيئة لتعزيز التجارة في الولايات المتحدة وهي خطوة هامة نحو الموافقة بشكل أسرع على الصفقات. ولا تزال هناك شواغل سياسية بشأن بعض أحكام الاتفاقات، مثل أحكام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول التي يرى معارضوها أنها بمثابة تدخل في عملية وضع السياسات الوطنية، وتثور شواغل مماثلة بشأن بعض معاهدات الاستثمار الثنائية. وعلاوة على ذلك، ثمة مخاوف واسعة النطاق من أن تؤدي مواءمة الأنظمة إلى انخفاض مستوى المعايير المنظمة للشؤون البيئية والصحية ومعايير المنتجات. وهناك اتفاقات أخرى واسعة النطاق تغطي قطاعات كبيرة من التجارة العالمية، لا تزال قيد التفاوض أو يجري وضعها في صيغتها النهائية. وتشمل هذه الاتفاقات، على سبيل المثال لا الحصر، الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة التي تغطي أغلبية التجارة في آسيا وأوقيانوسيا؛ واتفاقات الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ومناطق أفريقيا الخمس؛ واتفاق التجارة الحرة بين الصين وكوريا واليابان. وثمة مخاطر تهدد بحدوث تداخل بين الكثير من الاتفاقات، مما يشير إلى أن البلدان بحاجة أكبر للمشاركة في عمليات منظمة التجارة العالمية من أجل مواءمة الأطر التجارية الإقليمية والثنائية والمتعددة الأطراف.

تنسيق السياسات الدولية

٤٧ - أكدت مجموعة العشرين مجدداً، في اجتماع وزراء المالية الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٥، التزامها بتعزيز تنسيق السياسات الدولية لإدارة الآثار غير المباشرة الناجمة عن السياسات الداخلية في ضوء تباين مواقف السياسة النقدية وتزايد التقلبات في الأسواق المالية. ولاستكمال برنامج الإصلاح المالي، اتفقت البلدان على أن تضع بحلول تشرين الثاني/نوفمبر

من عام ٢٠١٥ الصيغة النهائية للمعيار الدولي الموحد الذي اقترح اعتماده لقياس قدرة المصارف العالمية المهمة بالنسبة إلى الأنظمة الاقتصادية على استيعاب الخسائر الكلية، مع المراعاة التامة لأثر ذلك على المصارف في الأسواق الصاعدة. واتفقت البلدان أيضاً على أن تضع بحلول نهاية عام ٢٠١٥ الصيغة النهائية لمنهجية تحديد المؤسسات المالية غير التابعة لقطاعي المصارف والتأمين ذات الأهمية بالنسبة للأنظمة الاقتصادية. واتفقت مجموعة العشرين كذلك على تنفيذ خريطة الطريق المحدثة المتعلقة بالنظم المصرفية الموازية من أجل مواصلة تحسين الرقابة على تلك النظم وطرق تنظيم شؤونها، وتعزيز التعاون عبر الحدود من أجل تحسين اللوائح التنظيمية لأسواق المشتقات المتداولة خارج البورصة.

٤٨ - وبالتوازي مع التزام مجموعة العشرين بأن تدفع قدماً برنامج الإصلاح المالي، اعتمد مجلس تحقيق الاستقرار المالي مؤخرًا خطة عمل تهدف إلى تقييم المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي المرتبطة بالسيولة في الأسواق ذات الإيرادات الثابتة وإدارة الأصول وإلى تحديد مسائل الاستقرار المالي الهيكلية الطويلة الأجل فيما يتعلق بتلك الأنشطة وإصدار توصيات بشأن التدابير السياساتية المناسبة في الاجتماع المقبل للمجلس المزمع عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وكذلك اتخذ المجلس قراراً بشأن خطة عمل تهدف إلى تعزيز عمليات المقاصة المنفذة عبر الجهات المركزية المناظرة بغية تعزيز مرونة النظم المالية وتيسير تسوية حالات العجز عن السداد.

٤٩ - ويظل عدم إكمال الإصلاح في نظام الحصص والإدارة في صندوق النقد الدولي حجرَ عثرة أمام عملية تنسيق السياسات الدولية. وقد حدد صندوق النقد الدولي شهر حزيران/يونيه ٢٠١٥ كموعده النهائي جديد لاستكمال إصلاحات نظام الحصص التي اتفق عليها خلال الاستعراض العام الرابع عشر لنظام الحصص الذي أجري في عام ٢٠١٠. وقد أرجئ الموعد المحدد لإجراء الاستعراض العام الخامس عشر لنظام الحصص إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وإلى حين إجراء الإصلاحات، حثت مجموعة العشرين صندوق النقد الدولي على اقتراح خيارات لاتخاذ خطوات مؤقتة جادة نحو التنفيذ الكامل لإصلاحات عام ٢٠١٠.

٥٠ - وهذا التنسيق للسياسات الدولية في مجالي السياسات النقدية وتنظيم المسائل المالية ستزيد أهميته البالغة مع توقع اعتماد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إطاراً جديداً لتمويل التنمية المستدامة في شهر تموز/يوليه وخطة طموحة لتحقيقها فيما بعد عام ٢٠١٥ في شهر أيلول/سبتمبر. وسوف يتطلب تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تعزيز التعاون الدولي من أجل بناء القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية ومنع انتقال عدوى الأزمات، وضمان كفاية التمويل الإنمائي الطويل الأجل والقدرة على التنبؤ بتدفقاته.